الأستاذ: بوجنان محمد الأمين	كلية :العلوم الاجتماعية والإنسانية
مقياس: إشكالات الفكر العربي	قسم : الفلسفة
المستوى : السنة الثالثة ليسانس	
السداسي: السّادس	السنة الجامعية: 2025-2026
المحاضرة رقم : 04	عنوان الدّرس : الفكر العربي وإشكالية الديمقراطية

1.الكفاءة المستهدفة :

أ- التعرف على مفهوم الديمقراطية داخل سياق عربي .

ب- القدرة على استيعاب المفاهيم مرتبطة بالديمقراطية مثل: (العدالة، الحرية، السياسة، المواطنة، الدولة)

2.المفاهيم المفتاحية: الديمقراطية ، السياسة، الدولة، المواطنة،.

3.الإشكالية المحوريّة : هل استطاع المفكرون العرب التوفيق بين الديمقراطية كمفهوم كوني والخصوصيات الثقافية العربية؟

---

1. تمهيد:

يدور سؤال الديمقراطية في الفكر العربي حول قضية هامّة تتعلّق بتبني نموذج سياسي غربي الظهور و التبلور، تطوّر في كنف سياق غربي وتاريخي مختلف عن بنية المجتمع العربي ،لكن مع جملة التحولات التي شهدها العالم العربي منذ القرن التاسع عشر، خاصة بفعل الاحتكاك بالفكر الغربي، تم تناول معنى الديمقراطية في سياق آخر، إذ حاول المفكرون المعاصرون إعادة التفكير في هذا المفهوم، إما من خلال سحبه داخل الثقافة العربية أو الدعوة إلى تبنيه كحتمية تفرض نفسها. وهكذا أصبحت الديمقراطية موضوعًا لإشكالات فكرية عميقة، تتعلق بمدى توافقها مع الخصوصيات الثقافية، وبإمكانية تجسيدها في ظل التّحديات السياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم العربي. وبالتالي، يطرح موضوع الديمقراطية في الفلسفة العربية سؤالا هاما فحواه : إلى أي حدّ يمكن للفكر العربي أن يؤسس لممارسة ديمقراطية أصيلة تجمع بين التحوّلات المعاصرة وخصوصيات الثّقافة العربية المحلية؟

1.الديمقراطية عند عبد الله العروي

يقدّم عبد الله العروي تصورًا واضحًا للديمقراطية باعتبارها نظامًا حديثًا متكاملًا، وليس مجرد ممارسة سياسية بسيطة مثل الانتخابات. فهو يوضح أن الديمقراطية ترتبط تاريخيًا بمسار طويل في الفكر الغربي، إذ نشأت داخل منظومة شملت الحرية الفردية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون..

يطرح العروي أطروحته المركزية حول كونية المفاهيم الحديثة، وعلى رأسها الديمقراطية. فهو يرى أن الديمقراطية ليست ملكًا ثقافيًا للغرب، بل هي مرحلة من تطور الإنسانية ينبغي أن تشمل جميع المجتمعات. ويحلل أن رفض الديمقراطية بدعوى "الخصوصية المحلية" هو في الواقع شكل من أشكال الإيديولوجيا التي تُستخدم لتبرير التأخر السياسي. لذلك، فإن تبني الديمقراطية عنده ليس خيارًا ثقافيًا، بل ضرورة تاريخية مرتبطة بمسار التقدم.

في نفس السياق، ينتقد العروي بشدة محاولات ربط الديمقراطية بمفاهيم تراثية مثل الشورى، كما يناقش ذلك في كتاباته التاريخية والفكرية. فهو يرى أن هذا الربط يُفقد الديمقراطية دقتها المفاهيمية، لأن الشورى تنتمي إلى سياق ديني-تاريخي مختلف تمامًا عن السياق الحديث للديمقراطية.

ويحلل أن هذا النوع من "التوفيق" بين المفاهيم يؤدي إلى إضعاف الفهم العلمي للسياسة، لأنه يمزج بين أنظمة فكرية غير متجانسة، مما يمنع بناء تصور حديث واضح للدولة.

في كتاب مفهوم الدولة، يركز العروي على أن الدولة الحديثة هي المحرك الأساسي لأي تحول ديمقراطي. فهو يرى أن المجتمع العربي لا يمكن أن يصل إلى الديمقراطية عبر التطور التلقائي، بل يحتاج إلى دولة قوية تقوم بعملية التحديث.

ويحلل أن ضعف الدولة أو سيطرة البنى التقليدية يجعل الديمقراطية شكلية فقط، لأن المؤسسات لا تكون قادرة على فرض سيادة القانون أو ضمان الحقوق. لذلك فالدولة عنده ليست عائقًا، بل شرطًا لبناء الديمقراطية.

2.الديمقراطية والعقل عند حسين مروة:

في كتابه المرجعي "نزعات مادية في الفلسفة العربية الإسلامية"، يضع مروة يده على إشكالية السلطة والديمقراطية في التاريخ العربي، حيث يقول":إن مفهوم 'الشورى' الذي يتغنى به الكثيرون، لم يتحول في التاريخ الإسلامي الواقعي إلى مؤسسة ديمقراطية ملزمة، بل ظل إجراءً شكلياً تحكمه موازنات القوى القبلية والعصبية. الديمقراطية الحقيقية لا تولد من النصوص الجامدة، بل من صراع القوى الاجتماعية الطامحة للتحرر.

ينطلق حسين مروة في تعريفه للديمقراطية من أرضية ماركسية صلبة، حيث لا يراها مجرد "آلية انتخابية" أو ترفاً فكرياً، بل هي جزء لا يتجزأ من معركة التحرر الشامل. بالنسبة لمروة، الديمقراطية في الوطن العربي مرتبطة عضوياً بالتحرر من الاستعمار (الإمبريالية) ومن الإقطاع والبرجوازية التابعة. لذا، فإن "الديمقراطية الوطنية" عنده هي التي تمكن الجماهير الشعبية والطبقة العاملة من انتزاع حقوقها السياسية لتستخدمها كمنصة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير بنية الملكية والإنتاج.

قدم مروة تحليلاً عميقاً لما أسماه "الديمقراطية البرجوازية" في المشرق العربي، وتحديداً في لبنان. رأى أن

الديمقراطية القائمة على المحاصصة الطائفية هي "ديمقراطية مشوهة" تعمل كدرع لحماية مصالح الزعامات التقليدية والطبقات المهيمنة. هذه المنظومة في نظره ليست إلا أداة لتزييف وعي الجماهير وتحويل الصراع من صراع طبقي (فقراء ضد مستغلين) إلى صراع هويات طائفية. وحذر مروة من أن هذا النوع من الديمقراطية "ينفجر" بمجرد أن تطالب القوى التقدمية بتغيير حقيقي، فتتحول السلطة فوراً إلى القمع أو الحرب الأهلية للحفاظ على امتيازاتها.

في فكر مروة، الديمقراطية هي أيضاً "ثقافة" وعملية تنويرية مستمرة. فالعقل الديمقراطي عنده هو العقل العلمي الذي يرفض الخرافة والقدرية والاستسلام للواقع. لذلك، ربط بين الممارسة الديمقراطية وبين ضرورة حدوث ثورة ثقافية تكسر قيود التفكير التقليدي وتسمح بنقد السلطة (سواء كانت سلطة سياسية أو دينية أو اجتماعية). الديمقراطية بهذا المعنى هي المناخ الذي يسمح للعقل العربي بالتحرر والإبداع والمساهمة في الحضارة الإنسانية من جديد.

ختم حسين مروة حياته مدافعاً عن هذه المبادئ، حيث اعتبر أن الدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية هو السبيل الوحيد لخلاص المجتمعات العربية من التفتت والفاشية. اغتياله في عام 1987 لم يكن إلا محاولة لإسكات هذا الصوت الذي ربط بين "رغيف الخبز" و"صندوق الاقتراع" و"حرية الفكر" في مشروع واحد متكامل، وهو ما جعل إرثه مرجعاً أساسياً لكل من يبحث عن ديمقراطية ذات محتوى اجتماعي حقيقي.

3. الديمقراطية ضمن مشروع حسن حنفي:

يرى الدكتور حسن حنفي أن الديمقراطية ليست مجرد بضعة إجراءات تقنية أو صناديق اقتراع مستوردة من الغرب، بل هي ضرورة وجودية وشرط مسبق لأي نهضة حضارية حقيقية. ففي رؤيته، لا يمكن الحديث عن تقدم اقتصادي أو استقلال وطني في ظل غياب الحرية، مؤكداً أن "قضية الحرية هي القضية الأولى في وجداننا المعاصر، فبدونها لا يمكن إبداع فكر، ولا بناء اقتصاد، ولا استعادة أرض، فالحرية هي شرط إنسانية الإنسان قبل أن تكون ممارسة سياسية ."ومن هنا، تصبح الديمقراطية عنده هي الأداة الوحيدة لكسر قيود التخلف وتحرير الطاقات المبدعة للأمة.

وفي محاولته لتجسير الهوة بين الفكر الحديث والتراث، ذهب حنفي إلى تأصيل الديمقراطية من داخل المنظومة الإسلامية، معتبراً أن مفاهيم مثل "الشورى" و"البيعة" هي الأسس الشرعية للحكم الديمقراطي. وهو يشدد على أن السلطة في الإسلام ليست حقاً إلهياً أو ملكية خاصة، بل هي عقد مدني بين الحاكم والمحكوم، موضحاً أن "الديمقراطية في تراثنا تعني أن السلطة للأمة، وأن الحاكم أجير عندها، يُحاسب إن

أخطأ ويُعزل إن استبد، فالشورى ليست مجرد استئناس بالرأي، بل هي إلزام يمنع الفردية ويُشرك الجماعة في صنع المصير."

أما على المستوى الفلسفي، فإن الديمقراطية عند حنفي هي تجسيد للاعتراف بالآخر ونبذ احتكار الحقيقة. هي حالة من الحوار الدائم الذي يقر بنسبية الآراء البشرية مقابل المطلق الإلهي، حيث يرى أن "الديمقراطية هي الاعتراف باحتمال خطأ الذات واحتمال صواب الآخر، هي انتقال من 'الأنا' المتضخمة التي لا ترى إلا نفسها، إلى 'نحن' الجماعية التي تصاغ عبر الحوار المستمر والجدل الخلاق ."هذا القبول بالتعددية هو الضمان الوحيد لمنع تحول السلطة إلى طغيان باسم الدين أو باسم الأيديولوجيا.

وفي نقده الصريح للواقع السياسي العربي، كان حنفي يرفض بشدة ما أسماه "ديمقراطية الواجهة" التي تتجمل بالانتخابات بينما تكرس حكم الفرد المطلق. كان يرى أن جوهر الديمقراطية يتجلى في التداول السلمي للسلطة، محذراً من أن "لا ديمقراطية مع التأبيد في السلطة، ولا حرية مع احتكار الحزب الواحد أو القائد الواحد للمجال العام، فالديمقراطية هي القدرة على التغيير السلمي، وإلا تحولت صناديق الاقتراع إلى توابيت لإرادة الشعب ."وبذلك، تظل الديمقراطية في فكره هي الحارس الأمين لكرامة المواطن وحقوق المهمشين في تقرير مصيرهم.

خاتمة:

على ضوء ماسبق ، نخلص إلى أنه على الرغم من التباين الأيديولوجي بين المفكرين العرب، إلا أن الديمقراطية ظلت تُمثل في وعيهم "المُخلص" من ثالوث الاستبداد، والتبعية، والتخلف. فمنذ عصر النهضة العربية، وصولاً إلى المشاريع الفكرية المعاصرة مثل "التراث والتجديد" عند حسن حنفي ، كانت الديمقراطية تُطرح كضرورة تاريخية لا كترف فكري، معتبرين أن غياب المشاركة الشعبية هو الثغرة التي نفذ منها الاستعمار وتكرس من خلالها القمع الداخلي. إن الديمقراطية في العقل العربي لم تعد مجرد صناديق اقتراع، بل غدت بحثاً مستمراً عن صياغة عقد اجتماعي جديد يوفق بين الهوية والحداثة، وبين حرية الفرد ومصلحة الجماعة.